بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

يستجد في كل عصر مسائلُ وقضايا تتعلق بعلم من العلوم، تحتاج إلى أن يُبين المشتغلون بذلك العلم الجوابَ عنها، وتسليطَ الضوء عليها؛ لمعرفة الصواب فيها والراجح.

فمن ذلك بعض المسائل المتعلقة بنقد الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، وربما اتصل بعضها بقضايا تدوين الحديث وتاريخِه، ومنها المسائل التالية:

الأولى: قول النووي رحمه الله: (الصواب أنه لم يَفُتِ الأصولَ الخمسة إلا اليسير)، هل يُفهم منه أنَّ الحديثَ إذا كان خارجَ الكتب الخمسة فهي قرينةٌ لعدم ثُبُوته، فيحتاج الباحث إذن إلى الكشف عن

سبب ضعفه ابتداءً؛، إذ عامةُ الأحاديث الصحيحة أو كلها مخرَّجة في الكتب الخمسة؟

الثانية: هل ما قام به الحفاظ من المحدثين من جمع الأحاديث المسنَدة وتصنيفها في القرن الرابع فما بعد يُعدُّ جمعًا جديدًا للسُّنَّة، فيكون الجمع الثاني بعد الجمع الأول الذي قام به علماء القرون الثلاثة الأولى.

الثالثة: ما أهمية كتب الأحاديث المسنَدة في القرن الرابع وما تلاه من القرون؟ وهل يُمكن أن تحوي على أحاديث ثابتة لا نقف على تخريجها في مصنفات القرنين الثاني والثالث؟

الرابعة: إذا وَجَدَ الباحث حديثًا مرويًّا بأسانيدَ ضعيفة في كتب المحدثين من أهل القرن الثاني والثالث، ووجد له إسنادًا نظيفا عند ابن حبان أو

الطبراني فهل له أن يقوي به، أو يحكم بصحة الحديث لأجله؟

الخامسة: هل كان اعتماد مصنفات المحدثين المسنَدة في القرن الرابع فما بعد، أو الإفادة منها = من أهم أسباب الأخطاء النقدية في عصرنا الحديث؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق:

أما المسألة الأولى: فإنَّ قول النووي رحمه الله: «الصواب أنه لم يَفُتِ الأصولَ الخمسة إلا اليسير»، ويعني بالأصول الخمسة: (الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن النسائي).

يُلاحظ في كلامه أمور:

الأول: أن كلام النووي رحمه الله يتعلق بما كان على شرط الشيخين أو أحدهما[1].

---

(١) انظر: اليواقيت والدرر (١/ ٣٧٧)

ومن المعلوم أنَّ الأحاديث المقبولةَ المحتجَّ بها ليست الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو أحدهما فقط، بل يندرج معها الأحاديث الصحيحة وإن لم تكن على شرطهما، وكذلك الأحاديث الحسان لذاتها ولغيرها، وهي كثيرةٌ في خارج الكتب الخمسة.

وعليه فليس صحيحًا أن وجود الحديث خارجَ الكتب الخمسة قرينةٌ تدل على عدم ثُبُوته، إذ قد يكون صحيحًا ولم يخرجه صاحبا الصحيح، أو حسنًا لذاته أو لغيره.

وإذا تقرَّر ذلك فالذي يلزم الباحث - إذن - أن يُطبق على تلك الأحاديث المروية خارج الأصول الخمسة المنهجَ النقدي الحديثي، من غير اعتقاد مُسْبَق لا بثبوتها ولا ضعفها. ولكن بحَسَب ما يُؤدِّيه إليه بحثُه وتطبيقُه للقواعد، فيحكمُ حينئذٍ بمقتضاه،

مستفيدًا من أقوال أهل العلم السابقين وأحكامهم، إن وُجِدت.

الثاني: أنَّ النوويَّ – رحمه الله – استثنى اليسيرَ من الصحيح، أي القليل، فهو يُسلِّم بوجودِه خارجَ الكتب الخمسة، ولسنا نعلمُ عددَ هذا اليسير هل هو ألف حديث، أو مائة، أو أقل أو أكثر؟

ومهما قلَّ أو كثر هذا العدد، فالذي ينبغي تتبع هذا الصحيح والثابت، لأهميته والحاجةِ إلى الوقوف عليه، لدى العلماء والباحثين.

فكيف ونحن نجد العلماء من أزمان متباعدة ومتتابعة وهم يُصححون ويُحسنون أحاديثَ كثيرة خارجَ الكتب الخمسة. فكم في "سنن ابن ماجه" و"مسند الإمام أحمد" من أحاديث صحاح وحسان، لم تُخرَّج فيها؟!

فالواقع العملي والنقدي يُوضح خطأ القول بأن على الباحث المعاصر البحث عن سبب ضعف الحديث خارجَ الكتب الخمسة، وألَّا ينشغلَ بالبحث عن ثبوتها؛ لكون عامةِ الأحاديث الصحيحة أو كلها مخرَّجة فيها!

•••••

أما المسألة الثانية وهي: هل ما قام به الحفاظ من المحدِّثين من جمع الأحاديث المسنَدة وتصنيفها في القرن الرابع فما بعدُ، يُعدُّ جمعًا جديدًا للسنة، فيكون هو الجمعَ الثاني بعد الجمع الأول الذي قام به علماء القرون الثلاثة الأولى؟

فالجواب:

أنَّ القول بأن المحدثين قد قاموا بجمعَيْن للحديث النبوي:

الجمع الأول: تمَّ في القرون الأولى الهجرية الأول والثاني والثالث.

والجمع الثاني: ابتدأه العلماء في القرن الرابع فما بعد كالطبراني ومن جاء بعده = قول فيه نظرٌ، وهو مجانبٌ للصواب.

فإنَّ علماء القرن الرابع ومن جاء بعدَهم لم يستأنفوا جمعًا جديدًا حتى نَعُدَّه كذلك، وإنما تابعوا التصنيف في الحديث وعلومه بحسب مقاصد التصنيف المعروفة، كجمع السنن، أو الصحاح، أو المسانيد، والمشيخات، والأبواب الموضوعية المفردة... إلخ.

وربما أبدع بعضهم في تآليف لم يُسبق إليها، بحسب الحاجة إلى ذلك التصنيف، وكلُّ ذلك لا يُعدَّ جمعًا جديدًا، أو تدوينًا مستأنَفًا، ولم يقل بذلك أحدٌ من علمائنا السابقين حسَبَ علمي.

ولو زَعمنا صحةَ هذا القول للزم منه لوازمُ باطلة، لم يقل بها أهل العلم.

فلقائل أن يقول – بناءً عليه – أنه لم يكن ثَمَّ جمعانِ فقط، بل أكثرُ من جمع:

فهناك جمعٌ ثالث قام به علماء القرنين السادس والسابع قبل جائحة المغول، قام به أمثال ابن عساكر والسِّلفي والضياء المقدسي، حيث جمعوا الحديث النبوي في رحلاتهم إلى المشرق ثم إلى الشام ومصر، ودونوه في مصنفاتهم.

وجمعٌ رابع: قام به الحفاظ في القرن الثامن والتاسع بجمعهم لزوائد مسانيد خُشي ضياعها واندثارها.

وهكذا فتتعدد دعاوى الجمع إلى دعاوى عديدة، ولا قائل بها.

ومما يُؤيد أن ما حصل من جهود علمية في التأليف في القرن الرابع فما بعدُ لا يُعدُّ جمعًا جديدًا:

أنَّ كثيرًا من مادة مؤلفات علماء الحديث في القرن الرابع ومن بعدهم مستمدٌّ من روايتهم للمصنفات التي سبق جمعها وتصنيفها – في القرنين السابقين –، وإنما راعَوا في روايتها نقلَها من طرقٍ عالية الإسناد.

وعليه فإنه لم يجرِ جمعٌ جديد في عصرهم، وإنما هو استمرارٌ للتأليف في الحديث وعلومه، اقتدوا فيه بأسلافهم من المحدثين = فواصلوا تصنيف كتُبِ الرواية والدراية، وعُنوا بالرواية بالإسناد، دون التعليق والإعضال.

وكان من تلك المصنفات العظيمة القدر، العميمة النفع - خصوصا عند المتخصصين – ما صنَّفه الحفاظ الذين أحسنوا التصنيف وأجادوا فيه: من

أمثال الطبراني، والدارقطني، وأبي نُعيم الأصفهاني، وابن عبدالبر، والخطيب البغدادي، ومن أتى بعدهم كالحافظ ابن عساكر والضياء المقدسي رحمهم الله تعالى.

•••••

المسألة الثالثة: ما أهمية كُتُبِ الأحاديث المسنَدة في القرن الرابع وما تلاه من القرون؟ وهل يُمكن أن تحتويَ على أحاديث ثابتة، لا نقف على تخريجها في مصنفات القرنين الثاني والثالث؟

الجواب:

لهذه الكتب المسنَدة التي صُنفت في القرن الرابع فما بعدُ مزايا متعددة، تجعل لها مكانة متميزة عند المتخصصين:

منها: أنَّ أصحابها يروون أحاديث كثيرة من طريق كتب مفقودة، مصنفوها من أهل القرن الثاني أو الثالث، كجامعي سفيان الثوري الصغير والكبير، ومصنف حماد بن سلمة، ومصنف وكيع بن الجراح، وعددٍ من كتب السنن كانت مشهورة متداولة في القرون الماضية، وفُقِدت في عصرنا هذا كالسنن لأبي محمد الحسن بن علي الحلواني، والسنن لموسى بن طارق الزَّبيدي، ومسانيدَ كثيرةٍ كمسند مسدد بن مسرهد ومسند ابن أبي عمر ومسند الحسن بن سفيان.

عدا الكتب التي وصلنا أقسامٌ منها، أو أجزاء يسيرة وفُقِد غالبها، كمغازي ابن إسحاق والسنن لأبي بكر الأثرم.

فالحاجة ماسة إلى هذه المرويات المسنَدة في كتب الحفاظ من أهل القرن الرابع فمن بعدهم؛ لدخولها في الفترة التي هي محل اعتبار عند الجميع.

ومنها: ما حفظته هذه الكتب من النسخ الحديثية، والفوائد المروية عن عدد من المحدثين سواء كانوا من أهل القرن الثالث أو مَنْ بعدَهم، ممن لم يكن لهم تصنيفٌ، وإنما تناقل المحدثون رواياتهم برواية نُسَخهم وأجزائهم وفوائدهم، فأسند مصنفو القرن الرابع فمن بعدهم تلك النسخ والأجزاء، فحفظوا لنا أحاديث كثيرة مرفوعة وآثارا وأخبارًا بالأسانيد، لها قيمتها وأهميتها المعتبرة في علم الحديث.

وهذا كله بخلاف الفوائد الأخرى التي يحصِّلُها الباحث منها: كالمتابعات والشواهد، وتصريح المدلسين بالسماع، ورواية من روى عن الراوي قبل

اختلاطه، والتنبيه على بعض العلل والتفردات المفيدة جدًّا في باب النقد والحكم على الأحاديث.

وأما السؤال عن وجود أحاديث ثابتة في هذه الكتب، لا نقف على تخريجها في مصنفات القرنين الثاني والثالث؟

فالجواب عنه بنحو ما سبق عن النووي في الكتب الخمسة وأن الصحيح خارجها يسير.

فكذلك الثابت الذي لا يوجد في مصنفات أهل القرنين الثاني والثالث من الموطآت والمصنفات والصحاح والجوامع والمسانيد لا ريب أنه قليل.

إلا أنه مع قِلَّته ينبغي البحث عنه وجمعه وإفراده، مع مراعاة الشروط النقدية المعتبرة عند المحدثين، وستأتي الإشارة إلى بعضها في الجواب عن المسائل التالية إن شاء الله.

تنبيه:

انتقد المحققون من علماء الحديث الانشغالَ بكُتُبِ من تأخر من هؤلاء الحفاظ، مع ترك الاشتغال بكُتُبَ مَنْ تقدَّم عليهم كالأصول الستة وموطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد، ونحوِها من الكتب المشهورة المعتمدة.

قال الحافظ ابن رجب – بعد نقله لكلام الحافظ الخطيب –: « أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلِبُ عليهم كَتْب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ، من رواية المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابتُ مصدوفاً عنه مُطَّرَحاً، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلمه.

وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين الأعلام من أسلافنا الماضين.

قال الحافظ ابن رجب: وهذا الذي ذكره الخطيب حقٌّ، فنجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث، لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل مسند البزار، ومعاجم الطبراني، وأفراد الدارقطني، وهي مجمع الغرائب والمناكير » اهـ[1].

فواضحٌ من كلام الحافظ ابن رجب رحمه الله أنه يَعيب على من يُقدِّمُ العناية بالأجزاء الغريبة والمسانيد ومعاجم الطبراني وأفراد الدارقطني = على الاهتمام بالكتب الستة ونحوها من أمهات كتب المحدثين.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٤).

أما العناية بكتب المحدثين التي تداولها العلماء، مع تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، وصرفُ الهمم ابتداءً إلى الصحيحين، والسنن والموطأ ونحوها من الكتب الأصول، مع الاعتناء عند البحث والنقد بتوسيع دائرة الاطلاع إلى: المسانيد والمعاجم والأجزاء والفوائد وتواريخ الرواة = فليس ذلك بالأمر المذموم، بل حاجةُ الباحث الناقد إليه ماسة ، والاستغناء عن هذه الكتب والمصنفات غير ممكن، وهذا أمرٌ معلوم عند عامة المتخصصين في هذا العلم، بلا خلاف أو إشكال فيه.

•••••

الرابعة: إذا وَجَدَ الباحث حديثًا مرويًّا بأسانيدَ ضعيفةٍ في كتب المحدثين في القرن الثاني والثالث،

ووقف له على إسنادٍ نظيفٍ عند ابن حبان أو الطبراني فهل له أن يُقوِّي به، أو يحكم بصحة الحديث لأجله؟

قبل الجواب عن هذا السؤال، لا بد من التنبيه على أمور:

الأول: أنَّ هذه المؤلفات الحديثية المسنَدة في القرن الرابع وبعده، قد تعامل معها نُقاد الحديث وعلماؤه – من قبلُ – على مرِّ قرونٍ كثيرة، فلم تكن هذه الكتب مجهولة مغمورة حتى وصلت إلينا، لنستريبَ منها، أو نجعلها مظنة وَهَمٍ وخطأ.

الثاني: أنَّ أهل العلم قد ميَّزوا مراتب هذه الكتب:

فمنها: كتبٌ هي مظنةٌ للأحاديث الصحاح والحسان كصحيح ابن حبان رحمه الله.

ومنها: ما هو مظنةٌ للأحاديث الأفراد والغرائب كمعجم الطبراني الأوسط والأفراد للدارقطني.

ومنها: ما هو مظنة للواهيات والمنكرات والموضوعات كمسند الفردوس للديلمي.

وإذا عُرِف ذلك فلا يُقرن "مسند الفردوس" للديلمي المليء بالمنكرات والموضوعات بـ"صحيح ابن حبان" في شرطه وجودة أسانيده.

كما لا ترقى أحاديث "تاريخ دمشق" لابن عساكر إلى منزلة أحاديث "السنن الكبير" للبيهقي في حسن انتقائها وكثرة الجيد منها، فضلاً عن علو أسانيدها وشهرة رواتها بالنسبة لأسانيد "تاريخ دمشق"، وذلك لاختلاف مقصد التأليفين.

الثالث: ما تقدمت الإشارة إليه - قريبًا - من أنَّ المحدثين في تلك القرون يوردون في كتبهم أحاديثَ إنما يروونها من طرق مصنفات صنَّفها أهلُ القرن الثاني والثالث من كتب السنن والمسانيد والجوامع، فكما لا يمتنعُ أن يوجد إسنادٌ نظيفٌ عند أحدهم

لا يمتنع أن يرويَه أحد علماء القرن الرابع فمن بعدهم من طريقه، ولم نقف عليه نحن لِفِقدان كثيرٍ من تلك الكتب في زماننا هذا، والله المستعان.

الرابع: يجدرُ التنبيه على قضية مهمة أخرى، ينبغي مراعاتها في الكتب التي تُستفاد أسانيدها - مع تأخر عصر مؤلفيها - وهي: التأكدُ من جودة الأصل المخطوط الذي طُبِع عليه ذلك الكتاب، فإن بعضَ هذه الكتب قد لا يتوافر لها إلا أصلٌ خطيٌّ واحد، وربما كان ذلك الأصل رديئًا كثير التصحيف والسقط، فيُثبَتُ ذلك التصحيف والسقط كما هو في المطبوع، وربما زِيدَ عليه أيضًا.

فإذا كان الحال على هذا الوصف، فينبغي عدم التسرع في دعوى العثور على متابعة جديدة بإسناد سالم من العلة، أو دعوى الوقوف على إسناد صحيح

لحديث معروف بأسانيد ضعيفة في المؤلفات المتقدمة على هذا الكتاب محلِّ البحث والنظر.

بل ينبغي اتهامُ هذه النسخة السقيمة، وعدم الاعتدادِ بما فيها، حتى يُوقفَ على ما يؤيد سلامة نصها من التصحيف والتحريف والسقط.

وإذا تبيَّن ما تقدَّم فما المانعُ من وجود إسناد نظيف، أو إسنادٍ ظاهرُه الصحة في بعض هذه الكتب، مع مراعاة الاعتبارات السابقة، من كون هذا الكتاب ليس من مَظِنَّة الغرائب والمناكير، وقد وصل إلينا مصحَّحًا محقَّقًا، إلى غير ذلك من الضوابط والشروط الذي سيأتي التنبيه عليها في جواب المسألة التالية إن شاء الله تعالى.

•••••

المسألة الخامسة: هل كان اعتماد مصنَّفات المحدِّثين المسنَدة في القرن الرابع فما بعدُ، أو الإفادة منها = من أهم أسباب الأخطاء النقدية في عصرنا الحديث؟

الجواب:

أن أسباب الأخطاء النقدية في هذا العصر عديدة وليست تآليف أهل العلم في القرن الرابع - فما بعدُ - أهمَّها.

إذ من أهم أسباب تلك الأخطاء: ضعفُ المعرفة بمنهج المحدثين في نقد الحديث، وقلةُ الممارسة له والتطبيقِ لقواعده وضوابطه.

كما أنَّ عدم مراعاة طريقة أهل العلم الراسخين في التعامل مع كتبه ومصادره قد يكون أحدَ أسباب الخطأ فيه.

فقد نبَّه علماء الحديث على قضيتين تتعلقان بمسألة الكتب المسنَدة المتأخرة الزمن:

الأولى: انتقاد تفردات الثقات في طبقة شيوخ أصحاب الكتب الستة فمن بعدهم، وأن الغالب عليها النكارة والشذوذ، مما يمنع من تصحيحها وقَبولها:

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: « فإن كان المنفردُ مِن طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ على ما انفردَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة وأبي سلمة التَّبُوذَكيّ، وقالوا: هذا منكر »[1].

فإذا حُكِم بنكارة حديث الثقة في طبقة شيوخ الأئمة الستة عند انفراده، فمن باب الأولى من جاء بعده بقرن أو قرنين.

---

(١) الموقظة (ص٩٥).

وإنما الشأنُ إثبات ذلك التفرد، فكم من حديثٍ يُظن تفردُ صاحبِ كتابٍ به، ويتبين بالبحث والتتبع الدقيق خلافُ ذلكَ، وأنه قد رواه غيره من أصحاب الكتب الأخرى، سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة.

ويُراعي مع ذلك ضوابطَ قبول تفرد بعض الرواة واستنكار تفردات بعضهم الآخر، غير ما أشار إليه الحافظ الذهبي رحمه الله.

الثانية: حُكْم الأحاديث التي تفردت بها كتبٌ اختصت بجمع الغرائب والمناكير، وأغفل إخراجَها أصحابُ المصنفات المشهورة:

فقد قال الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله – عند حديث (رخَّص النبي صلى الله عليه وسلم بعدُ في الحجامة للصائم) –: « هذا الحديث حديثٌ منكر، لا يصلح الاحتجاجُ به، لأنه شاذ الإسناد والمتن، ولم يُخرِّجْه أحدٌ من أئمة الكتب الستة، ولا رواه الإمام

أحمد بن حنبل في "مسنده" ولا الشافعي، ولا أحد من أصحاب المسانيد المعروفة، ولا يعرف في الدنيا أحد رواه إلا الدارقطني عن البغوي، وقد ذكره الحافظ أبو عبد الله المقدسي في "المستخرج" ولم يروه إلا من طريق الدارقطني وحده، ولو كان عنده من حديث غيره لذكره كما عُرف من عادته أنه يذكر الحديثَ من المسانيد التي رواها كمسند أحمد وأبي يعلى الموصلي ومحمد بن هارون الروياني و"معجم الطبراني وغير ذلك من الأمهات.

وكيف يكون هذا الحديث صحيحًا سالمًا من الشذوذ والعلة، ولم يُخرِّجْه أحدٌ من أئمة الكتب الستة، ولا المسانيد المشهورة، وهم محتاجون إليه أشدَّ حاجة؟!

والدارقطني إنما جَمَعَ في كتابه "السنن" غرائبَ الأحاديث، والأحاديثُ المعللة والضعيفة فيه أكثرُ من الأحاديث الصحيحة السالمة من التعليل »[1].

وهذا النص نقلته بطوله لأهميته، ويهمنا منه أمران:

الأول: أن الحافظ ابن عبد الهادي يرى أنَّ الحديث المذكور لو كان ثابتًا لأخرجه أصحاب الكتب المشهورة كالكتب الستة أو بعضها، أو بعض أصحاب المسانيد المعروفة.

الثاني: أن سبب استنكار الحافظ ابن عبد الهادي للحديث تفرد كتاب معروف بكثرة الغرائب والمناكير به، وهو كتاب "السنن" للدارقطني، دون أصحاب الكتب المشهورة.

---

(١) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ٢٧٦).

ولذلك قال: والدارقطني إنما جَمَعَ في كتابه "السنن" غرائب الأحاديث، والأحاديثُ المعللة والضعيفة فيه أكثرُ من الأحاديث الصحيحة السالمة من التعليل.

فلم يكن تأخُّرُ عصر مصنِّفه هو السبب في استنكاره.

وعليه فإنَّ جَعْلَ كُتُبِ المحدِّثين ومصنفاتِهم المسنَدة في القرن الرابع فما بعدُ = من بابٍ واحد، من حيث عدمُ الاعتماد عليها، والحكمُ بوهاء ما تضمنته من الأحاديث – دون نظر إلى منهج مؤلفيها ومقصودِهم منها – أمرٌ مجانب للصواب.

فليست منزلة "سنن الدراقطني" وما فيها من الغرائب والمناكير في مرتبة "صحيح ابن حبان" في تحريه للحديث الصحيح والثابت بحسب اجتهاده رحمه الله تعالى.

•••••

الخلاصة:

١ـ أنَّ كُتُبَ المحدِّثين في القرن الرابع فما بعدُ يلزم الباحثَ المتخصص العنايةُ بها بعد الأصول والأمهات المشهورة، من كُتُبِ الصحاح والسُّنَن والمسانيد.

٢ـ ما تضمنته هذه الكتب من أحاديث زوائد على كتب أهل القرن الثاني والثالث = لا يجمل إهدارُه، بل ينبغي العناية به، وتطبيق المنهج النقدي الحديثي عليه، ويحكم عليه بحَسَبِه. وهذا ما جَرَى عليه عمل علماء الأمة مِنْ بعدِهم إلى عصرنا هذا.

٣ـ لم تكن تصانيفُ علماء الحديث المسنَدة في القرن الرابع فما بعدُ جمعًا جديدًا للسنة، بل ولا يُعدُّ الإبداع في التصنيف منهم في بعض الموضوعات الحديثية جمعًا جديدًا، فمؤلفات المحدِّثين في تلك القرون ما هي إلَّا استمرارٌ وامتدادٌ لعناية من تقدَّمهم برواية

الحديث بالأسانيد، وتنويع التصنيف فيه بحسَب الحاجة، اقتداءً بهم، وحفظًا لعلومِهم ومروياتهم.

٤ـ التأني والتحرِّي فيما انفرد به أحد هذه الكتب من الأحاديث التي ظاهر أسانيدها الصحة، وعدم التسرع في الحكم بثبوتها، ومراعاةُ الضوابط التي قرَّرها أهلُ العلم في قَبول أفراد متأخري الطبقة من الرواة أو ردِّها.

والله تعالى الموفِّقُ والهادي للصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

عبد الباري بن حماد الأنصاري

في يوم السبت ١٥/ ٧/ ١٤٤٥هـ